مقدمة :

يكتسي موضوع تقلد الوظائف العامة أهمية بالغة ، بإعتباره حق دستوري يتساوى فيه جميع الأفراد ، والوسيلة التي تتمكن بها الإدارة العمومية من تلبية حاجياتها من اليد العاملة تكمن في اختيار أفضل العناصر المرشحة بالإضافة الى شرط الولاء والانتماء لهذا الوطن ، إذ لابد من أن يكون المرشح لهذه المهام مرتبطا بالدولة التي يطمح لخدمتها حاملا جنسيتها ، متحملا واجب الدفاع عنها وهو ما قضت به تشريعات الوظيفة العامة في الجزائر عندما إشترطت توافر شرط الجنسية ، والتي تعبر عن الرابطة السياسية والقانونية التي تقوم بين الموظف والدولة التي ينتمي اليها .

فالموظف يمثل سلطة الدولة وسيادتها عبر مختلف إداراتها ومؤسساتها العمومية ، كما تعد مظهرا من مظاهر ممارسة الحقوق السياسية في المجتمع ، تلك الحقوق التي لا يتمتع بها سوى الوطنيين حيث إقتصر في تولي الوظائف العامة في الجزائر إلا لمن يحمل الجنسية الجزائرية وهذا حرصا على أمن الدولة وسلامتها ، ضف إلى ذلك تحقيق مصلحة الدولة التي ينتمي إليها الموظف ، هذا وقد شهد تطبيق شرط الجنسية تطورا عبر المراحل التي مرت بها الوظيفة العمومية بدأ من الامر 66-133 وصولا الى الامر 06-03 هذا الأخير لم يحدد ما إذا كانت الجنسية المطلوبة جنسية أصلية أو جنسية مكتسبة ، والجدير بالذكر أن إشتراط الجنسية الجزائرية لتولي الوظائف العمومية لا يمنع الدولة الجزائرية من الإستعانة بأعوان أجانب حيث تحدد شروط توظيف المستخدمين الأجانب في مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية عن طريق التنظيم ووفقا للتعديل الدستوري لسنة 2016 نجد أن المشرع الجزائري في الفقرة الثانية من المادة 63 ، قد منع مزدوجي الجنسية من تولي المناصب والوظائف العليا في الدولة وهذا نظرا لخصوصية هذه المناصب والوظائف ، وتطبيقا لأحكام المادة السالفة الذكر صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية القانون رقم 17-01 الذي يحدد قائمة المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية التي يشترط لتوليها التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها .

فالوطني لما يحمله من ولاء إتجاه دولته يدفعه إلى العمل الجاد من أجل الإرتقاء بذلك المجتمع ، فضلا على أن الوطنيين أولى من غيرهم في الإستفادة من مزايا الوظيفة العمومية.

01- أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع من جانب علمي وآخر عملي

- **أهمية علمية :** تتمثل الأهمية العلمية في الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الدراسة من نصوص قانونية وجوانب فقهية لبعض أحكام الجنسية في التشريع الجزائري من جهة ، وكذا الجنسية في مجال الوظيفة العمومية .
- **أهمية عملية :** تتمثل الأهمية العملية في إبراز ضابط الجنسية من قبل المشرع الجزائري للإلتحاق بالوظيفة العمومية و الإستمرار فيها ، وكذا آثار زوالها على العلاقة الوظيفية ، بمعنى علاقة الجنسية بالوظيفة العمومية .

02- دوافع اختيار الموضوع

تدور دوافع إختيارنا لهذا الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تتمثل الدوافع الذاتية في:

- الرغبة في التعمق في مثل هذه المواضيع المتعلقة بالوظيفة العامة .
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هاته الدراسات .

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في:

- إدراك الاهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التوظيف من الناحية العملية والواقعية.
- إبراز الآثار المترتبة عن الجنسية في مجال الوظيفة العامة .

3- الإشكالية

يطرح هذا الموضوع إشكالية رئيسية تتمثل في :

إلى أي مدى كرس المشرع الجزائري الجنسية كشرط للإلتحاق بالوظيفة العامة ؟

كما يمكن أن تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ماهي الأسس التي تبنى عليها الجنسية الجزائرية ؟
- ما هي أهم مظاهر تكريس المشرع الجزائري لشرط الجنسية في قانون الوظيفة العامة ؟
- هل إشتراط الجنسية عند الإلتحاق بالوظيفة العامة يستوجب التمتع بها للحفاظ على الوظيفة و الإستمرار فيها ؟

4-المنهج المتبع

للإجابة على هذه الإشكالية إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي ، فهو الأنسب لمثل هذه الدراسة من خلال مميزات وخصائص هذا المنهج ، التي تنطبق أساسا على أهداف الدراسة والتي تعتمد على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة ، فضلا عن المنهج التاريخي الذي برز من خلال الإشارة الى تطور الجنسية عبر المراحل التي مرت بها الوظيفة العامة .

5-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة أساسا الى تسليط الضوء والتعرض الى بعض الإشكالات التي يطرحها موضوع الجنسية في مجال الوظيفة العامة من خلال تفكيك وتحليل النصوص القانونية والربط فيما بينها والمتعلقة بشرط الجنسية سواء إن كانت أصلية أو مكتسبة للولوج إلى عالم الوظيفة العامة على إختلاف أنواع الوظائف ومحاولة إبراز آثارها على الموظف .

6-الدراسات السابقة

قلة الدراسات السابقة وإن وجدت فهي تعالج الموضوع من زوايا مختلفة إنطلاقا من إشكالات مختلفة لمجال الدراسة وفي هذا الصدد نذكر :

- دراسة للطالبة " تيشات سلوى " حول أثر التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية ، دراسة حالة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بومرداس كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2010 .
- دراسة للطالب " أحمد صديقي" حول الجنسية الجزائرية ما بين الإكتساب والفقد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق، 2007 .
- دراسة للطالبة " بوعكاز يسرى " حول تطور نظام الوظيفة العمومية في مجال التوظيف في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق ،2016

7- صعوبات البحث

لا يخلو أي عمل بحثي نقوم به من الصعوبات ، غير أن اهم الصعوبات التي واجهتنا تتمثل في قلة الدراسات المتخصصة بالنسبة لموضوع بحثنا ، وبالتالي إعتمدنا على المواد القانونية وبعض العناوين المتفرقة في بعض المراجع العامة ، محاولين الإلمام بهذا الموضوع .

8-التصريح بالخطة

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية إعتمدنا التقسيم الثنائي للموضوع وفق خطة مكونة من فصلين ، كل فصل يتكون من مبحثين ، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للجنسية ، وفي الفصل الثاني آثار شرط الجنسية في قانون الوظيفة العمومية .